

كانت أول مرة طالبت فيها فارس رسمياً بجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر. وعلى مدى العقود التالية، أكدت بريطانيا للقواسم ملكيتهم للجزر الثلاث، وكانت مستعدة لدعمهم بالأدلة والقوة العسكرية. أعلن شاه إيران عن أطماعه في الجزر الثلاث، وعندما حان وقت انسحاب البريطانيين من الخليج العربي في نوفمبر 1971، طالبهم الشاه بتسليم الجزر، لكنهم رفضوا وأكدوا ملكية الشارقة ورأس الخيمة لها. في عام 1964، حملت وزارة الخارجية البريطانية على عاتقها مسعى لتسوية شاملة، تتضمن تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. حمل السفير البريطاني في طهران، دنيس رايت، وجهات نظر الشاه، التي تضمنت مخاوفه من التجاوزات العربية القومية، التي كان جمال عبد الناصر يمثلها، وخوفه من فقدان السيطرة الإيرانية على المنطقة بعد استقلال العديد من مشايخ الإمارات بالحكم الذاتي. أكدت حكومة صاحب الجلالة على وجوب حماية حقوق حكام الخليج العربي، وهو مبدأ لا يمكن التنازل عنه، وهو ما لم يرض الحكومة الإيرانية.